

الأزمة الاقتصادية الآسيوية محاولة تشخيص

د. جاسم المناعي*
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

المؤتمر الرابع لأسواق المال العربية

بيروت - الجمهورية اللبنانية
8 مايو (أيار) 1998

تقديم

إن أهمية التعرض لتداعيات الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا ترجع إلى عدة اعتبارات ليس أقلها أهمية بداية التشكيك في نموذج التنمية الاقتصادية الذي تتبعه هذه الدول والذي ظل لعدة سنوات يبهز كثير من الدول النامية التي كانت ترى في معدلات التنمية الاقتصادية التي حققتها دول جنوب شرق آسيا على مدى الثلاثة عقود الماضية شيء من الإعجاب، إن لم يكن من المعجزات التي جعلت كثير من الدول النامية تتطلع إلى الإقتداء به وحتى محاولة تقمصه واقتفاء أثره. من الاعتبارات الهامة الأخرى هي الاحتمالات المقلقة لدول العالم قاطبة حول إمكانية استئراء هذه الظاهرة وتفشي عداها إلى مناطق أخرى من العالم. إن تزايد ترابط الاقتصاد العالمي وتعاضم دور العولمة وتلاشي التباين بين الانظمة الاقتصادية في دول العالم يزيد من مخاطر انتقال العدوى ويرفع من درجة القلق تجاه الأزمات التي تمر بها أي منطقة جغرافية من العالم.

هناك أيضاً الاعتبارات المتعلقة بطبيعة عدد من اقتصاديات الدول العربية وارتفاع انكشاف هذه الاقتصاديات وحساسيتها تجاه المتغيرات الإقليمية والدولية. ضمن هذا الإطار سوف نحاول أن نستعرض الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا منطلقين من مرحلة ما قبل الأزمة والانجازات التي تم تحقيقها خلال تلك الفترة. سوف نحاول بعدها تحري بؤادر ظهور الأزمة مركزين بشكل أساسي على الأسباب والخلل الذي اعترى تلك الاقتصاديات ومسلطين الضوء قدر الإمكان على مدى فداحة الأزمة لدول جنوب شرق آسيا وقدره هذه الدول على الخروج من هذا المأزق. وسوف نحاول استخلاص الدروس والعبر من هذه الأزمة بالنسبة للدول العربية بشكل عام.

اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا ما قبل الأزمة

لا شك أن نموذج التنمية الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا قد خطف أنظار العالم على مدى فترة زمنية ليست بالقصيرة. فخلال العقود الثلاثة الماضية استطاعت هذه الدول أن تحقق معدلات نمو اقتصادي فاقت كل المقاييس. يقدر بأن يكون معدل النمو الاقتصادي لهذه الدول خلال الثلاثين سنة الماضية يتراوح في المتوسط بين 8-9% سنوياً أي ما يمثل ضعف معدلات النمو في الدول النامية الأخرى وأكثر من ثلاثة أضعاف معدلات النمو في الدول المتقدمة. هذه المعدلات من النمو أوصلت دول هذه المنطقة إلى مستويات معيشة تقترب مما هو سائد في الدول الصناعية وفي حالة دول مثل هونغ كونغ وتايوان وسنغافورة كان يتوقع وفقاً لتلك المعدلات أن تتجاوز معدلات الدخل الفردي مثلتها في الدول المتقدمة. في الواقع هونغ كونغ وسنغافورة تعتبر بالفعل أغنى من بعض الدول الصناعية كبريطانيا.

لقد ساعدت عوامل عدة جنوب شرق آسيا على تحقيق ذلك النجاح وتلك الانجازات. ومن هذه العوامل على سبيل المثال لا الحصر ارتفاع معدلات الإدخار والاستثمار مقارنة ببقية دول العالم حيث كان يصل معدل الاستثمار في المتوسط إلى حوالي 35% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 18% في بقية دول العالم الأخرى بما فيها الدول المتقدمة. كذلك كانت معدلات الضرائب ومستويات الإنفاق الحكومي معقولة وغير مبالغ فيها، فالضرائب على الشركات لم تكن عالية كما أن الإنفاق الحكومي بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لا يتعدى في المتوسط 20% مقارنة بـ 34% في بقية دول العالم الثالث و27% في الدول المتقدمة. كذلك وعلى الرغم من تحقيق تحسن

* تعتبر هذه الورقة عن وجهة نظر صاحبها ولا تعكس بالضرورة موقف المؤسسة التي ينتمي إليها.

ملحوظ في مستويات المعيشة، إلا أن ذلك لم ينعكس في شكل سياسة مجتمع الرفاه الذي تتحمل فيه الحكومات تكاليف مرتفعة للعناية والرعاية الاجتماعية كما تعكسها ميزانية الدول المتقدمة المثقلة بعجزات كبيرة ومستمرة.

من ناحية أخرى استطاعت دول جنوب شرق آسيا التحول خلال فترة قصيرة نسبياً من مجتمعات زراعية الى مجتمعات يلعب فيها القطاع الصناعي دوراً متزايداً. ففي ماليزيا على سبيل المثال أصبحت مساهمة القطاع الصناعي تصل إلى 33% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة 14% خلال فترة زمنية أقل من 25 سنة.

في كوريا وخلال جيل واحد فقط تحول المجتمع من مزارعين يعيشون على حد الكفاف الى مجتمع أحد كبار منتجي ذاكرة الكمبيوتر في العالم، هذا بالإضافة الى الدخول بجدارة كمنافس عالمي لإنتاج السيارات والالكترونيات.

لقد استطاعت دول جنوب شرق آسيا خلال العمل المتواصل والمثابرة تحقيق مكاسب على صعيد السوق العالمي. إن صادرات دول جنوب شرق آسيا استطاعت أن تحترق أسواق العالم بدرجة تنافسية عالية إلى أن أصبحت تمثل المحرك الأساسي للنمو في هذه الدول. إن نسبة الصادرات الى الناتج الإجمالي المحلي في دول جنوب شرق آسيا تصل الى حوالي 80% الأمر الذي يعكس الدور الذي تلعبه التجارة بشكل عام والصادرات بشكل خاص في اقتصاديات هذه الدول.

في كوريا الجنوبية على سبيل المثال لم تكن الصادرات تزيد عن 33 مليون دولار في عام 1960، قفزت الى 130 مليار دولار في نهاية عام 1996. طبعاً ساعدت مستويات الأجور المنخفضة نسبياً في بداية مرحلة التصنيع على نجاح تنافسية صناعات هذه الدول كما أن الإنتاجية المرتفعة والاهتمام القوي بالتعليم والبحث العلمي كلها عوامل ساهمت أيضاً في قصة النجاح التي حققتها الاقتصاديات الآسيوية. وبالطبع انعكست تلك الانجازات في ارتفاع معدلات دخل الأفراد وتطور البنية الأساسية والمرافق المختلفة من شوارع ومطارات وبنيات وتوسع الأسواق المحلية وتزايد القوة الشرائية الأمر الذي زاد من فرص الاستثمار في هذه الدول بشكل مغري.

تزامن هذا الزخم خاصة في بداية هذا العقد مع تضاؤل معدلات النمو في الدول الصناعية وارتفاع تكاليف العمالة لديها بالإضافة الى تواضع عوائد الاستثمار وتزايد سهولة الاتصال، وإزالة القيود والعقبات أمام حركة النشاط الاقتصادي وتحرك رؤوس الأموال الأمر الذي جذب كثيراً من الشركات ورؤوس الأموال الى الإستثمار في جنوب شرق آسيا سواء في شكل استثمارات مباشرة أو قروض أو إستثمار في أسواق الأوراق المالية لهذه الدول. وخلال النصف الأول من هذا العقد أصبحت دول جنوب شرق آسيا تمثل أكبر مستقطب لرؤوس الأموال العالمية حيث بلغ نصيب هذه الدول من رؤوس الأموال الموظفة في الأسواق الناشئة في عام 1996 والمقدرة بـ 244 مليار دولار حوالي 50% مقارنة بـ 30% لدول أمريكا اللاتينية و13% لدول أوروبا الشرقية. للأسف لم يكن للدول العربية نصيب يذكر من هذه الأموال إذ لم تستقطب الدول العربية أكثر من 3% من هذه الاستثمارات.

ماذا حدث وما هي بوادر الأزمة؟

السؤال المنكرر حول هذه الأزمة هو: ماذا حدث؟ وما هي جوانب الخلل التي أدت الى تدهور الأوضاع الاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا من نجاحات مبهرة إلى تردي مخيف في مستويات المعيشة وتقهقر معدلات النمو الاقتصادي وتراجع وفقدان المكاسب التي عملت من أجلها هذه الدول خلال العقود الثلاثة الماضية؟

كما يعرف المتتبعون لتطور هذه الأزمة بأن الأوضاع بدأت في التغير منذ منتصف العام الماضي 1997 انطلاقاً من تايلند حيث انتقلت عدواها إلى بقية دول جنوب شرق آسيا بدرجات قد تكون متفاوتة ومتباينة الى حد ما. في الواقع أن تايلند التي انتشر منها الذعر الى بقية دول المنطقة قد أخذت تبدو عليها عوارض الأزمة منذ عام 1996 حيث أن ارتباط عملتها بالدولار قد أدى مع ارتفاع الدولار في ذلك العام الى فقدان قدراتها التنافسية وبدأت صادراتها بناء على ذلك في التراجع لأول مرة منذ 1983 في الوقت الذي استمرت وارداتها في التزايد. هذا كما أن تخفيض العملة الصينية في عام 1994 قد أثر على الوضع التنافسي لصادرات تايلند وكذلك صادرات الدول المجاورة الأخرى، حيث أن تخفيض الصين لسعر صرف عملتها بحوالي 50% أدى إلى تزايد حصيلتها من الصادرات بمقدار ضعف معدل نمو الصادرات التايلاندية. وأخذت الأوضاع تتوالى في شكل حلقة مفرغة حيث أن تقلص الصادرات مع استمرار تزايد الواردات قد أدى الى تزايد نسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي في تايلاند من 5.5% إلى حوالي 8%. ومع ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة لأسباب داخلية وخارجية

أدى ذلك الى ارتفاع التضخم الأمر الذي اضطر البنك المركزي لرفع سعر الفائدة مما انعكس في انكماش النشاط الاقتصادي وبدأ المسلسل في شكل انخفاض أرباح الكثير من الشركات مما أثر على سوق الأسهم التي انخفضت أسعارها بأكثر من 40% والذي يعتبر في عام 1996 أسوأ أداء للاسواق الآسيوية.

وبدأت العوامل النفسية تلعب دورها في تقادم تردى الأوضاع الاقتصادية حيث بدأت الشائعات حول خلافات بين محافظ البنك المركزي التايلاندي ونائبه، كما اتهم البنك المركزي بعدم الإفصاح عن الحقائق والتقليل من حجم التضخم وعجز الحساب الجاري الذي كانت تعاني منه البلاد في الوقت الذي اتهم بأنه، من ناحية أخرى، كان يببالغ في تقديرات زيادة الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي. إضافة الى ذلك كانت هناك شكوك حول شرعية ممارسات محافظ البنك المركزي وتغاضيه عن مخالفات هامة والسماح بتراكم ديون معدومة أو مشكوك فيها وصلت في حالة بنك بانكوك للتجارة BBC الى 3 مليار دولار قبل أن يتم إغلاقه.

وعلى الرغم من استقالة محافظ البنك المركزي وتعيين محافظ جديد إلا أن المشاكل في ذلك الوقت وصلت الى مرحلة خطيرة حيث استمرت الصادرات في التراجع مع استمرار تراكم عجز الميزان التجاري لتايلاند. ومع تسارع تردى الأوضاع تدهورت أسعار البورصة التايلاندية من جديد حيث انخفض مؤشر الاسهم التايلاندية من 1415 في فبراير 1996 الى 800 بنهاية العام قبل ان يواصل هبوطه الى مستوى 366 في نهاية عام 1997. وأدت هذه الظروف الى تضاول عائدات الشركات التايلاندية وارتفاع مديونيتها من العملة الأجنبية قصيرة الأجل حيث وصلت ديون تايلاند الى مستوى 90 مليار دولار أي ثلاثة أضعاف احتياطياتها من العملات الأجنبية. وعلى أثر تخفيض جودة ديون تايلاند قصيرة الأجل من قبل مؤسسة مودي لتقييم الملاء الانتمانية خلال عام 1996، زادت مخاوف المتعاملين في دول جنوب شرق آسيا وتعاضم القلق حول احتمال تخفيض الباهت التايلاندي. وعلى الرغم من محاولة الحكومة التايلاندية التقليل من حدة تلك المشكلة واستمرارها في الدفاع عن الباهت التايلاندي لمدة طويلة، الأمر الذي استنزف الجزء الأعظم من احتياطياتها من العملة الأجنبية إلا أنها في النهاية استسلمت في 2 يوليو 1997 وتخلت عن ربط الباهت بالدولار وأقرت بأسلوب التعويم في إدارة سعر الصرف. وقد تهاوت العملة التايلاندية على أثر ذلك لمستويات قياسية حيث انخفضت من حوالي 26 باهت مباشرة قبل فك الربط الى مستوى 41 باهتاً مقابل الدولار في اكتوبر 1997 .

وقد كان لتلك الأحداث تأثير ملحوظ على الأوضاع الاقتصادية في الدول المجاورة لتايلاند حيث بدأ الفرع يستشري وبدأت الثقة تنزعز في اقتصاديات هذه الدول الأمر الذي قاد الى انتشار العدوى حيث تعرضت بقية دول جنوب شرق آسيا لنفس المسلسل الذي بدأ بانخفاض الصادرات وزيادة عجز الحساب الجاري الأمر الذي انعكس في تدهور معدلات النمو وتراجع النشاط الاقتصادي وهروب رؤوس الأموال وتعرض العملات المحلية لضغوط كبيرة أدت الى انتشار الذعر والفوضى الاقتصادية التي لا تزال هذه الدول تعاني منها وتحاول جاهدة السيطرة عليها. طبعاً تساؤلات كثيرة أخذت تحيط بهذه التطورات تحاول أن تجد ما يفسر بشكل مقنع انحسار وأقول نجم المعجزة الآسيوية. بعضها ذهب في التفسير الى أن بعض المضاربين الدوليين تقصدوا النبل من التقدم الذي حققته هذه الدول والإثراء على حساب شعوب هذه المنطقة بينما يرى البعض الآخر بأن هناك جوانب ضعف هامة لم تتكشف أثناء فترات النمو والانتعاش كما ذهب آخرون في التفسير الى أسباب تتعلق بإندام الشفافية ونقشي الفساد وتضارب المصالح. أي من هذه الاسباب يمثل الحقيقة في تفسير ما حصل لدول جنوب شرق آسيا ؟ إن الجواب على هذا السؤال يتطلب تشخيص الاسباب الازمة ومحاولة التعرف على جوانب الخلل التي قد تكون ضاعفت من حدة هذه الازمة واعطتها هذا البعد الدرامي.

محاولة تشخيص لطبيعة الأزمة

إن كثيراً من المحللين يجمع على أن أزمة دول جنوب شرق آسيا ترجع أساساً الى كون معدلات النمو الاقتصادي التي عرفتها هذه الدول كانت أكبر وأقوى من قدرة المؤسسات المالية والاقتصادية في هذه الدول على التعامل معها بالشكل المطلوب. وسواء تعلق الأمر بحركات رؤوس الاموال ، أو بمعدلات وطبيعة الاستثمار، أو تعلق الأمر بأسعار الصرف والسياسات الاقتصادية بشكل عام فإن البنية الأساسية المالية والاقتصادية لهذه الدول لم تكن بالمستوى الذي من شأنه استيعاب كثافة حركة النشاط الاقتصادي وتوظيفه بشكل صحي.

كثافة حركة رؤوس الأموال وفقدان القدرة على تقييم المخاطر

على صعيد كثافة حركة رؤوس الأموال ومعدلات الاستثمار فقد كانت كثافة الحركة أكبر من قدرة المؤسسات المالية والاقتصادية في هذه الدول على التحكم واستثمار هذه الأموال بما يتلائم وصالح اقتصاديات هذه الدول. إن تدفق الأموال الى هذه الدول قد رفع من معدلات الاستثمار بشكل كبير وصل إلى حوالي 35% من الناتج المحلي الاجمالي أى ما يمثل تقريباً ضعف ما هو عليه الحال في أمريكا ودول أمريكا اللاتينية. إن توفر الأموال بهذا الزخم قد أعطى الانطباع برخص تكاليف رأس المال الامر الذي أدى من ناحية الى التساهل في منح الائتمان ومن ناحية أخرى الى توظيف هذه الاموال في مشاريع ليست كلها مجدية كما حصل بالأخص في قطاع العقار الذي شهد استثمارات مبالغ فيها قادت إلى فائض في العرض وبالتالي نزول حاد في أسعار العقارات أضر بالتعبية بالشركات العاملة في هذا المجال وحال دون قدرتها على تسديد ديونها الأمر الذي أزم كثيراً من أوضاع البنوك وزاد من قروضها المعدومة وأضعف بشكل خطير من مراكزها المالية.

ضعف المؤسسات المالية والمصرفية

كان لضعف المؤسسات المالية والمصرفية وممارساتها دوراً في الأزمة التي حلت بدول شرق آسيا حيث كما يبدو لم تكن الممارسات المالية والمصرفية بالمستوى الذي يتناسب وتعقيدات حركة رؤوس الأموال وتطور النشاط الاقتصادي الذي عرفته هذه الدول. فمن ناحية لم يكن تقييم المخاطر يخضع لمعايير صارمة سواء تعلق الأمر بمنح الائتمان أو الاقتراض من الخارج. فمن ناحية منح الائتمان فقد توسعت المصارف في منح الائتمان دون ضوابط وحسب تقديرات بنك التسويات الدولية فقد ارتفع الائتمان المحلي في هذه الدول في المتوسط من 28% نسبة الى الناتج المحلي الإئتمان في عام 1995 الى ما يتجاوز 62% في عام 1996. أما فيما يتعلق بالاقتراض فقد وصلت مطلوبات النظام المصرفي في بلد مثل تايلاند في نهاية عام 1996 الى ما يقارب 195 مليار دولار أي ما يتجاوز الناتج المحلي الاجمالي لهذا البلد والمقدر في ذلك الوقت بـ 185 مليار دولار. وقد تراكمت قروض تايلاند تجاه البنوك الاجنبية بشكل خاص حيث قفزت من 29 مليار دولار في عام 1993 الى حوالي 69 مليار دولار في منتصف 1997، تمثل القروض قصيرة الأجل والتي تستحق في أقل من سنة منها ما يعادل 70%. ومما يعكس ضعف المؤسسات المالية والمصرفية في دول شرق آسيا أيضاً هو ارتفاع نسبة المطلوبات الى رأس المال. فبالنسبة لبعض أهم الشركات في كوريا فقد وصلت المطلوبات الى ما بين 4-5 أضعاف رأس المال مقارنة بنسبة متوسطة في حدود ضعفين بالنسبة لمثيلات هذه الشركات في أميركا. إن تزايد اقتراض الشركات في هذه الدول من المصارف أدى إلى زيادة تعرض وانكشاف البنوك فيها على نسبة عالية من المخاطر. ووفقاً لبعض التقديرات فإن القروض المشكوك في تحصيلها لدى كل من مصارف تايلاند، أندونيسيا، وماليزيا، وكوريا تصل الى ما بين 20-30% من اجمالي محافظ قروض هذه المصارف. وفي أندونيسيا بالذات تعاني المصارف من تدني القاعدة الرأسمالية لكل منها. وعلى الرغم من سعي السلطات المعنية في محاولة رفع الحد الأدنى لكفاية رأس المال المزمع تطبيقه هذا العام والذي يقدر بـ 130 مليون دولار إلا أن محافظ البنك المركزي لأندونيسيا يعترف بان هناك فقط 10 بنوك من 212 مصرف تعمل في أندونيسيا يمكنها ان تتجاوب مع هذا الحد الأدنى المطلوب. إن ضعف الأوضاع بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية في دول جنوب شرق آسيا يرجع كذلك الى ضعف الرقابة وانعدام الافصاح والشفافية والى تداخل المصالح بين قطاع الاعمال والمصارف من ناحية، وقطاع السلطات السياسية من ناحية أخرى.

السياسات والممارسات الاقتصادية

على الرغم من تطبيق دول جنوب شرق آسيا لاقتصاديات السوق إلا أن حكومات هذه الدول ظلت تتدخل في قوى السوق بشكل أدى الى تشوهات واختلال في توظيف الموارد ساهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بدول هذه المنطقة. إن تدخل الحكومة في الحياة الاقتصادية لهذه الدول انعكس في توجيه الائتمان وتقديم الإعانات والدعم لبعض القطاعات المنتقة وفقاً لاعتبارات سياسية أكثر منها اقتصادية. كذلك أدى تدخل الحكومات في بعض بلدان هذه المنطقة الى انعدام المرونة في أسواق عناصر الإنتاج. ففيما يتعلق بسوق العمل في كوريا مثلاً لم يكن هناك مجال وفقاً للقانون بأن يتم تسريح العمال حتى في حالة وجود فائض عن حاجة العمل. هذا القانون قد تم إدخال تغيير عليه مؤخراً إلا أنه خلال فترة طويلة من الزمن حال دون توفر مرونة كافية في سوق العمل الأمر الذي أعطى الانطباع بعدم وجود بطالة بينما تقدر البطالة المقنعة في كوريا بحوالي 10% من إجمالي حجم القوى العاملة. هذا ينطبق أيضاً على التشريعات القضائية المتعلقة بالإفلاس والمتعلقة بالمعسرین عن دفع ديونهم حيث إن طول التشريعات وتعقيدها لم يساعد كثيراً على تيسير حركة النشاط الاقتصادي وتسهيل مصالح

المستثمرين ومختلف المؤسسات الاقتصادية. من الممارسات غير الصحية كذلك ما نتج عن تشابك مصالح رجال الاعمال مع السلطة السياسية الأمر الذي انعكس في حالات عديدة في شكل فساد إداري أضر بالمصالح الوطنية، وأدى الى شيوع الكسب غير المشروع، وتزايد التذمر الاجتماعي ، وضعف الانتماء الوطني، وتدهور الشعور بروح المجتمع الواحد. يقدر أن الممارسات الاقتصادية غير المشروعة أخذت تنتشر بشكل ملحوظ حيث تصل اقتصاديات السوق السوداء مثلاً الى ما بين 30-50% من الناتج المحلي الاجمالي لأندونيسيا والفلبين وتايلاند، وما بين 20-30% في كل من كوريا الجنوبية وماليزيا. إن وجود مثل هذه الممارسات ليس بسبب التهرب من الضرائب كما هو عليه الحال في بعض دول العالم ولكن السبب الرئيسي كما يبدو يتمثل في الرغبة في تجنب البيروقراطية ودفع الرشاوي.

نظام سعر الصرف

إن محاولة تشخيص مسببات الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا تظهر أيضاً بأن نظام سعر الصرف الذي كان متبعاً قبل حلول الأزمة كان له دور في استئصال هذه الازمة وبلوغها المستوى الحرج الذي وصلت إليه. هذا وقد عملت دول جنوب شرق آسيا لفترة طويلة من الزمن على اتباع نظام سعر صرف ثابت يقوم على ربط عملاتها بالدولار الأمريكي. ويعتقد بأن مثل هذا الربط لم يوفر المرونة الكافية للحفاظ من ناحية على تنافسية صادرات هذه الدول كما انه لم يوفر إجراءً رادعاً للمضاربين على عملات هذه الدول بالإضافة إلى حرمانه كما يبدو للبنوك المركزية لهذه الدول من استخدام السياسة النقدية بالحرية اللازمة. فمن ناحية، وعندما ارتفع الدولار خلال الفترة 1995-1997، أخذت عملات هذه الدول، نظراً لارتباطها بالدولار، في الارتفاع أيضاً الأمر الذي أصبحت معه صادرات هذه البلدان غالية الثمن مما أدى الى فقدانها القدرة التنافسية في أسواق العالم. ولا شك أن ضعف القدرة التصديرية لدول جنوب شرق آسيا كان سبباً رئيسياً في تزايد عجز الحسابات الجارية في ميزان المدفوعات التي شكلت ضغوطاً على عملات هذه الدول حتى تهاوت الواحدة تلو الأخرى. كذلك فإن نظام سعر الصرف الثابت سهل مهمة المضاربين كما سهل عملية اقتراض البنوك والشركات المحلية من الخارج بشكل مغامر دون الخوف كثيراً من مخاطر سعر الصرف التي اعتبرت غير موجودة في ظل نظام سعر الصرف الثابت. الأهم من كل هذه الأمور ان نظام سعر الصرف المتبع لم يكن فقط سبباً في تشجيع الاقتراض بالعملات الأجنبية بل انه شل حركة البنك المركزي ولم يجعله في وضع يستطيع معه رفع سعر الفائدة كثيراً لتجنب زيادة الائتمان المحلي بالشكل الخطر والمبالغ فيه.

في الواقع إن موضوع نظام سعر الصرف يثير التساؤل والجدل حول ما هو النظام الذي يمكن اعتباره أفضل من غيره في تحديد سعر الصرف. لا أعتقد بان هناك نظام وحيد صالح لكل زمان ومكان. إن نظم أسعار الصرف تختلف وتتنابن أهميتها وفقاً للظروف والأوضاع الاقتصادية لكل دولة. من الناحية العامة وحسب دراسات بعض المؤسسات الدولية المتخصصة مثل صندوق النقد الدولي يبدو بأن كثيراً من الدول النامية خلال العشرين سنة الماضية أخذت تتحول من نظام سعر الصرف الثابت الى نظام سعر الصرف الموعوم وفقاً لقوى السوق، فبينما كان حوالي 90% من الدول النامية يتبع نظام سعر الصرف الثابت حتى عام 1976، نقص هذا العدد الى حوالي 40% في نهاية 1996. هذا وعلى الرغم من تناقص أعداد الدول التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت، إلا أنه كما تدل عليه الأرقام المشار إليها لا تزال هناك دول تجد في نظام سعر الصرف الثابت ما يتلاءم أكثر وظروفها الاقتصادية، على الأقل في حالة الدول الصغيرة والتي تتبع اقتصاديات السوق فإن نظام سعر الصرف الثابت يبدو أكثر تلاؤماً. كذلك فإن الأمر يعتمد على مدى تطور وعمق الاسواق المالية، أي أنه في حالة الدول التي لا تزال في بداية تطوير اسواقها المالية فقد لا يكون نظام سعر الصرف الموعوم منصوح به. على كل، فإن لكل نظام صرف حسناته وسلبياته والأمر في النهاية يعتمد على مدى سلامة السياسات الاقتصادية المتبعة في الدول المعنية. المهم أنه فيما يخص دول جنوب شرق آسيا فإن نظام سعر الصرف الثابت لم يعد حسبما يبدو النظام الأنسب لمعالجة الأوضاع الاقتصادية التي عصفت بتلك الدول الأمر الذي ساهم في تدهور الأوضاع المالية والنقدية بالشكل الذي وصلت إليه.

في الختام، إذا كانت هناك دروس يمكن الاتعاظ منها من خلال الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا فإن أهم هذه الدروس تتمثل كما يبدو في التالي:

- إن الدول النامية هي أحوج ما تكون الى السياسات الاقتصادية السليمة حيث أن أي أخطاء في هذا المجال ربما تكون مكلفة بشكل قد لا تستطيع هذه الدول تحمله. إن اتباع سياسات مالية ونقدية منضبطة

ومحكمة من شأنه ليس فقط مساعدة الدول النامية على تحقيق الاهداف الاقتصادية المرغوبة بل إن ذلك من شأنه ان يحقق كسب ثقة واحترام المستثمرين والأسواق المالية الدولية كذلك.

- حتى تستطيع الدول النامية الاستفادة والتعامل مع ظاهرة العولمة الاقتصادية بشكل ايجابي، من الضرورة بمكان أن تكون مؤسساتها الاقتصادية والمالية على مستوى هذا التعامل من حيث الإعداد والتحضير والممارسة العملية. فليس من الحكمة الانفتاح على الخارج اذا كانت المعاملات المالية داخل البلد لا زالت تخضع للقيود. إن إعداد المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات الاقتصادية للتعامل مع مختلف المخاطر المرتبطة بالعولمة من شأنه أن يحد من هذه المخاطر وفي نفس الوقت لا يحرم الدول النامية مما نتيجته العولمة من إيجابيات.

- إن المشاكل الاقتصادية لا تكون في الغالب وليدة الصدفة بل هي في العادة محصلة تراكمات مخفية لم تحتل في النهاية التسر والتغطية. إن أصعب ما في الأمر هو أن تكاليف معالجة المشاكل تكون أكبر بكثير مما لو تم معالجتها في مهدها. لذلك فإن الإفصاح والشفافية دائماً مطلوبين وينبغي الحرص عليه وترسيخه قدر الإمكان. ولا عجب أن كان هناك رابط وعلاقة بين درجة التقدم ومستوى الإفصاح والشفافية لكل بلد من دول العالم.

- بعكس الانطباع السائد بأن اتباع اقتصاديات السوق يعني غياب دور الدولة فإن الأوضاع في الدول النامية تستدعي في الواقع دوراً أكثر فاعلية ولكن بالتأكيد دوراً أكثر كفاءة مما هو عليه الحال في الوضع الراهن. إن الوضع في الدول المتقدمة قد وصل الى المستوى الذي أخذت فيه قوى السوق تعمل بالكفاءة المطلوبة، أما الوضع في الدول النامية فلا زال لا يسمح لقوى السوق بالعمل بالكفاءة اللازمة، الأمر الذي يحتاج من الدولة الى بذل جهود أكبر ليس على صعيد تملك الأنشطة الاقتصادية كما جرت العادة عليه في السابق ولكن على صعيد التشريع والتنسيق والتخطيط والرقابة والاشراف والتأكد من كفاءة قوى السوق في تحقيق الأهداف العامة. إن التشريع الخاص بالممارسات الاقتصادية المختلفة لا بد وان يواكب عصر العولمة وإفشلت الاقتصاديات المعنية في التجاوب بشكل مرغوب مع المتغيرات الدولية وخاصة بالنسبة للدول التي تعتمد اقتصادياتها على التعامل مع الخارج بشكل هام. كذلك فإن مهام السلطات الرقابية أصبحت أكثر تعقيداً على ضوء كثافة وسرعة حركة الأنشطة الاقتصادية على مستوى العالم وعلى ضوء تشابك وترابط الاسواق المالية العالمية مما يزيد من التحديات الملقاة على عاتق البنوك المركزية والسلطات المالية الأخرى في الدول النامية.

هذه في الواقع بعض الملاحظات التي وددت أن أختتم بها حديثي حول الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا. أرجو ان أكون قد وفقت في هذا العرض، راجياً في أن يكون فيما استعرضته ما قد يكون له فائدة للمهتمين بهذا الموضوع الذي لا زال يشغل الأوساط المالية والاقتصادية في كثير من دول العالم.